

Distr.: General
29 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٦/٦٢. وهو يستعرض الأنشطة التي قامت بها الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة لتمكين المرأة الريفية وتحسين حالتها. ويتضمن توصيات إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

* A/64/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	معلومات أساسية	٣
ثالثا -	الاهتمام بالمرأة الريفية في إطار العمليات الحكومية الدولية	٥
رابعا -	الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني	٨
ألف -	تشجيع مشاركة النساء الريفيات في صنع القرارات	٩
باء -	تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية	١١
جيم -	توفير خدمات الرعاية الصحية	١٥
دال -	القضاء على العنف ضد المرأة في المناطق الريفية	١٨
هاء -	تلبية احتياجات النساء في حالات الضعف	٢١
خامسا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٤

أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣٦/٦٢ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، يتناول فيه مختلف أوجه تمكين المرأة الريفية. واستجابة لذلك الطلب، يوجز هذا التقرير التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء^(١) وكيانات الأمم المتحدة^(٢) لتحسين حالة المرأة الريفية ودعم تمكينها. ويتضمن التقرير توصيات إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - رغم الأهمية المتزايدة للمناطق الحضرية، فإن أكثر من نصف سكان العالم، بمن فيهم الغالبية العظمى من الفقراء، نساء ورجالا، يعيشون في المناطق الريفية^(٣). ويعيش نحو ٥٦ في المائة من سكان البلدان القليلة النمو و ٧٢ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً في المناطق الريفية^(٤).

٣ - والمناطق الريفية في معظم مناطق العالم هي الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٥). وقد أقرت المناقشة المواضيعية بشأن التنمية الريفية، في إطار الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨، أن الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي وفي الزراعة المستدامة في البلدان النامية قد أهمل طوال عقود. فلا تتعدى نسبة الموارد المخصصة للزراعة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي ٤ في المائة، وفي

(١) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، أوزبكستان، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تركيا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، السلفادور، سلوفاكيا، شيلي، الصين، فييت نام، قبرص، مالطة، المغرب، المكسيك، ملاوي، اليابان، اليمن، اليونان.

(٢) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وشعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي.

(٣) Valdes, A. and others (2009). A profile of the rural poor. Background paper for chapter 1: Setting the Scene. IFAD Rural Poverty Report 2009 (Unedited document). Rome: International Fund for Agricultural Development

(٤) United Nations Department of Economic and Social Affairs (2008). World Urbanization Prospects. New York: United Nations

(٥) United Nations Department of Economic and Social Affairs (2008). The Millennium Development Goals Report 2008. New York: United Nations

بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يتعدى مجموع الإنفاق الحكومي على الزراعة ٤ في المائة أيضا^(٦).

٤ - وتضطلع المرأة بدور مهم في مجالي العمل بأجر وبدون أجر في المناطق الريفية. ومع ذلك فبالرغم من أنها تسهم إسهاما أساسيا في توفير نسبة كبيرة من اليد العاملة في القطاع الزراعي في العديد من أنحاء العالم، وفي بعض الحالات، تنتج ما قد يصل إلى ٨٠ في المائة من المحاصيل الغذائية^(٧)، فإن إمكانية حصولها على الأصول المالية والمادية والاجتماعية أقل منها مقارنة بالرجل. وقد رتقا على التعبير عن الرأي أقل في صنع القرارات العامة كما أن فرصها أقل لتحسين معارفها ومهاراتها^(٨). وفي المناطق الريفية، يعاني ٢٠٠ مليون شخص، أي نحو ٢٠ في المائة من فقراء العالم، من عدم إتاحة الحصول على الأراضي بشكل كاف لتوفير سبل العيش^(٩). وتشكل النساء نحو ٧٠ في المائة من القوى العاملة في القطاع الزراعي، لكن معظمهن لا يملكن الأرض أو يتحكمن فيها. وتملك المرأة الريفية أقل من ١٠ في المائة من الممتلكات في العالم المتقدم، واثنين في المائة في العالم النامي^(٩). وحسب التقديرات، فإن النساء في أفريقيا يحصلن على أقل من ١٠ في المائة من مجموع القروض الممنوحة لصغار المزارعين، وواحد في المائة فقط من مجموع القروض الممنوحة للقطاع الزراعي^(١٠).

٥ - وتطرح البيئة العالمية الحالية تحديات كبيرة بشأن حالة المرأة الريفية. فأوجه اللامساواة والتمييز ضد المرأة الريفية يزيد من حدتها تضافر الأزمات التالية: الأزمة المالية والاقتصادية، وخطر تغير المناخ، وأزمات الوقود والغذاء. ومن المرجح أن تؤدي هذه البيئة الانحسارية إلى تعزيز الأوجه الحالية للامساواة بين الجنسين، ذلك أن النساء غالبا ما يتلقين مستوى أقل من تعويضات البطالة والضمان الاجتماعي، في حين تزيد مسؤوليتهن عن تقديم الرعاية للأسرة المعيشية. وفي أوقات الأزمات، تتولى النساء أيضا مسؤوليات إضافية تتمثل في توفير بدائل خارج السوق للسلع السوقية التي لم تعد لدى أسرهن القدرة على تحمل

(٦) ECOSOC (2008). 2008 High-Level Segment Thematic Debate on Rural Development. Issues Note for Roundtable 2: "Harnessing the current boom in agricultural commodities for poverty eradication and sustainable development. The case of small-scale farmers"

(٧) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٧)، "المرأة والأمن الغذائي"، روما.

(٨) IFAD, FAO, the World Bank (2008). *Gender in Agriculture Sourcebook*. Washington, D.C.

(٩) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموثل) UN-Habitat and the Global Land Tool Network (2008). *Secure land for rights all*. Nairobi, Kenya

(١٠) International Development Association (2008). "Gender: Working Towards Greater Equality". Washington, D.C., World Bank

تكلفتها^(١١). وبحكم تغير المناخ، يُتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي في المناطق المدارية ومعظم المناطق المعتدلة، وهو ما سيكون له أثر سلبي على الزراعة، حيث تمثل النساء جزءاً كبيراً من القوة العاملة^(١٢). وقد أضعفت الزيادات الحادة في أسعار الغذاء والوقود خلال السنوات القليلة الأخيرة القدرة الشرائية للأسر المعيشية الفقيرة، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث، وهي الأفقر على الإطلاق. وأثارت أزمة الغذاء والوقود شواغل خطيرة بشأن انعدام الأمن الغذائي وتفشي حالات سوء التغذية في العديد من البلدان، وهو ما يهدد رفاه وصحة النساء الريفيات وأسرهن^(١٣).

٦ - ونظراً للدور الاقتصادي والاجتماعي المحوري الذي تضطلع به المرأة في المناطق الريفية، فإن السياسات التي تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسية للتنمية الريفية والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي^(١٤). وفي نفس الوقت، فإن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي يجب أن تولي اهتماماً واضحاً للمساواة بين الجنسين ولإسهامات المرأة الريفية وأولوياتها واحتياجاتها.

ثالثاً - الاهتمام بالمرأة الريفية في إطار العمليات الحكومية الدولية

٧ - منذ عام ٢٠٠٧، تناولت العمليات الحكومية الدولية مجموعة من القضايا التي تهم المرأة الريفية. فقد أقر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ (انظر القرار ٢٩٥/٦١، المرفق)، حقوق الإنسان لشعوب العالم الأصلية البالغ عدد أفرادها نحو ٤٠٠ مليون، وأهاب بالدول الأعضاء أن تكفل تمتع نساء وأطفال الشعوب الأصلية بالحماية والضمانات الكاملة من جميع أشكال العنف والتمييز (انظر المادتين ٢١ و٢٢).

(١١) E/CN.5/2009/CRP.2.

(١٢) IFAD (2008). "Enabling poor rural people to overcome poverty: Meeting the challenge by delivering results: (١٢)

IFAD 2010-2012, Rome: Consultation on the Eighth Replenishment of IFAD's Resources — Second Session.

REPL., VIII/2/R.2.

(١٣) البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠٩)، "Food, fuel and

financial crises. International Expert Consultation Gender in Agriculture Sourcebook: from Knowledge to

Action"، ٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، Washington, D.C.

(١٤) انظر E/2009/72.

٨ - وفي عام ٢٠٠٨ أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، (القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق) بضرورة توافر هيكل أساسي مالي يتيح حصول المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء وسكان المناطق الريفية والفقراء. وقد أقر أيضا بالحاجة إلى المزيد من الموارد من أجل توفير سبل استفادة الجميع من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك بناء القدرات، وإيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة بهدف تحسين حمايتهم الاجتماعية.

٩ - وتناولت الجمعية العامة حالة المرأة الريفية في عدد من القرارات الأخرى التي أكدت فيها، حالة الضعف الشديد التي تعيشها تلك الفئة من النساء جراء الانتكاسة الاقتصادية، وشددت على أهمية اتباع سياسات واستراتيجيات زراعية سليمة تراعي الاعتبارات الجنسانية. ولتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حثت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٦٢ الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على استعراض وتنفيذ سياسات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة وصول نسبة أكبر من الموارد إلى المرأة، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية.

١٠ - وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٩٠/٦٢ أن الزراعة تقوم بدور حاسم في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في التزايد، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، ودعت إلى تعزيز دور المرأة على جميع الصعد وفي جميع جوانب التنمية الريفية والزراعة والتغذية والأمن الغذائي. وأقرت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٦٣ بأهمية السياسات الزراعية المستدامة والمراعية للمنظور الجنساني باعتبارها أداة لتعزيز إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي والائتمان الريفي والتأمين في الريف والمساعدة التقنية وما يرتبط بذلك من تدابير لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وأهابت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٣ بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز دور صكوك التمويل الصغيرة، بما في ذلك الائتمانات الصغيرة، إلى أقصى حد من أجل القضاء على الفقر وخصوصا من أجل تمكين المرأة وسكان الريف.

١١ - وأهابت الجمعية العامة في قراراتها ١٣٨/٦٢ و ١٤٠/٦٢ و ١٥٨/٦٣ بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات تنظيم الأسرة والرعاية قبل الولادة وتوفير القابلات الماهرات ورعاية التوليد في الحالات الطارئة والرعاية اللاحقة للولادة للشابات وللفتيات، بمن فيهن اللائي يعشن في فقر وفي

المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات والتي يشيع فيها ناسور الولادة بشكل كبير. ودعت هذه القرارات أيضا إلى توفير حوافز لاستقطاب أخصائيين صحيين مؤهلين إلى المناطق الريفية، وتوفير وسائل النقل لتمكين النساء والفتيات من الحصول على خدمات رعاية التوليد.

١٢ - وأكد مجددا الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ المعنون 'تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة' على الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ أولويات العمل في مجال المياه، والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وحث على إقرار سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية وتنفيذ قوانين تكفل حقوقا متعلقة بالأراضي وباستخدام المياه تكون محددة بشكل جيد ويمكن إعمالها وتعزز الأمن القانوني لحيازة الأراضي.

١٣ - ودعت لجنة وضع المرأة، في الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثانية والخمسين (٢٠٠٨) المعنونة "تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، إلى وضع سياسات تطبق في سوق العمل لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الاستراتيجيات الدولية والوطنية المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر، وخلق فرص عمل أكثر وأفضل للمرأة، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. وفي الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثالثة والخمسين للجنة (٢٠٠٩) المعنونة "تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)"، حثت اللجنة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على زيادة توفير الهياكل الأساسية العامة ذات الأهمية الحاسمة من قبيل النقل، وزيادة إمكانية الوصول إليها واستخدامها، وتوفير إمدادات مياه مأمونة ونظيفة ويمكن الاعتماد عليها، بالإضافة إلى مرافق الصرف الصحي، والطاقة والاتصالات وبرامج الإسكان الزهيدة التكلفة، لا سيما في المناطق التي تعاني من الفقر والمناطق الريفية. ودعت اللجنة إلى تعزيز الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية العامة والخدمات الصحية المجتمعية، لا سيما تلك المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، بما يشمل ذوي الإعاقات، وزيادة عدد مقدمي الخدمات الصحية المتخصصين، لا سيما في المناطق الريفية.

١٤ - وفي الدورة السابعة لعام ٢٠٠٨، للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية سلم المنتدى بالأهمية البالغة لدور نساء الشعوب الأصلية في وضع تدابير للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، وأوصى بتطوير آليات لمشاركة الشعوب الأصلية، وبخاصة

نساء وشباب الشعوب الأصلية، في جميع جوانب الحوار الدولي المتعلقة بتغير المناخ^(١٥). وفي دورته الثامنة لعام ٢٠٠٩، أهاب المنتدى الدائم بالدول أن تكفل مراعاة تطبيق تحليل ملائم ثقافياً ومتوازن جنسانياً وقائم على نوع الجنس ومستجيب للمنظور الجنساني في ميزنة جميع المشاريع، بوصفها عناصر ذات أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحث المنتدى الدائم الدول على معالجة أوضاع الشعوب الأصلية الذين يُضطرون إلى الهجرة أو إلى التشرّد بسبب النزاعات العنيفة، مع التركيز بصفة خاصة على نساء الشعوب الأصلية^(١٦).

١٥ - ولئن كان هناك عدد من النتائج الأخرى المتعلقة بالتنمية الريفية والقضاء على الفقر وتغير المناخ، والوثيقة الصلة بحالة النساء الريفيات، فإنها لم تولِ انتباهاً خاصاً إلى إسهاماتهن وأولوياتهن واحتياجاتهن^(١٧).

١٦ - حددت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢، يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ليكون يوماً دولياً سنوياً للمرأة الريفية، احتُفل به للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. وأقيمت المناسبات في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي. وحث الأمين العام في رسالته جميع البلدان أن تضع احتياجات المرأة الريفية في مقدمة جدول الأعمال العالمي من أجل تمهيد الطريق أمام مستقبل أكثر أمناً للعالم^(١٨).

رابعاً - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

١٧ - استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ١٣٦/٦٢، قامت الدول الأعضاء باتخاذ عدد من التدابير من أجل تمكين الريفيات، وضمان إيلاء الاهتمام لأولوياتهن واحتياجاتهن وإسهاماتهن. واستمرت كيانات الأمم المتحدة في دعم هذه الجهود على الصعيد الوطني.

١٨ - وحثت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء على تشجيع التشاور مع النساء الريفيات ومشاركتهن، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة، عن طريق منظماتهن وشبكتهن، في تصميم وتطوير وتنفيذ المساواة بين الجنسين وبرامج واستراتيجيات التنمية الريفية.

(١٥) انظر E/2008/43- E/C.19/2008/13.

(١٦) انظر E/2009/43- E/C.19/2009/14.

(١٧) انظر القرار ١٥٢/٦٣ وإعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي والتحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الإحيائية، روما ٣-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(١٨) موقع "Women Watch" لرصد وضع المرأة (٢٠٠٨). اليوم العالمي للنساء الريفيات، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. انظر: <http://www.un.org/womenwatch/feature/idrw/>.

١٩ - في عدد من الدول الأعضاء (إكوادور، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والمغرب) اشتركت منظمات النساء الريفيات في وضع مشروع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي بلدان أخرى، أُخذت في الاعتبار أوضاع النساء الريفيات عند وضع السياسات والخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأهابت خطة العمل الجنسانية في البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، بوكالة تحقيق المساواة بين الجنسين وضع استراتيجية لزيادة عدد النساء الريفيات ونساء العجر (طائفة الروما) المشتركات في صنع القرارات على المستوى المحلي. وقد حددت خطة العمل للنهوض بالمرأة (٢٠٠٦-٢٠١٠) في بوركينا فاسو استراتيجية لزيادة مشاركة النساء الريفيات في الكيانات المعنية بصنع القرارات على جميع الأصعدة، بما في ذلك تعزيز الفرص أمام المرشحات للانتخابات في المناطق الريفية.

٢٠ - وحثت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء على إدراج منظور جنساني في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية وتطبيقها ورصدها وتقييمها، مع إيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات النساء الريفيات، بما يضمن استفادتهن من السياسات والبرامج.

٢١ - وأفيد بإدراج المناظير الجنسانية في سياسات التنمية الريفية في عدد من البلدان (الأرجنتين، وإسبانيا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وشيلي، وقبرص، والجمهورية السلوفاكية). واعتمد مجلس الوزراء في إسبانيا، خطة تكافؤ الفرص في المناطق الريفية (٢٠٠٧-٢٠١٣)، والتي تشجع على التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد أهداف الخطة الرئيسية. وفي شيلي، شكلت وزارة الزراعة لجنة داخل الوزارة المعنية بتكافؤ الفرص. كما ساعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، من خلال برنامج التحليل الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني، الذي وضعته أكثر من ٢٠ بلد في وضع خطط عمل وطنية للمناطق الريفية تهتم بمراعاة نوع الجنس؛ ودرّبت حوالي ٥٠٠ ٤ متخصص في التنمية في أكثر من ٩٠ بلد على تعميم مراعاة المناظير الجنسانية في البرامج والمشاريع الإنمائية. كما شجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدماج المناظير المتعلقة بالنساء الريفيات في السياسات الاقتصادية في أمريكا الوسطى، وهي منطقة بها حضور ملموس للمرأة في مجال صادرات الصناعة الزراعية.

ألف - تشجيع مشاركة النساء الريفيات في صنع القرارات

٢٢ - حثت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء على السعي لتحقيق التمكين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للمرأة الريفية وكفالة التمثيل الكامل للمرأة

ومشاركتها التامة على قدم المساواة في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على جميع الأصعدة.

٢٣ - ورغم الاعتراف المتزايد بالدور الهام الذي تؤديه المرأة الريفية، وبخاصة في المشاريع على الصعيد المجتمعي وفي المؤسسات المحلية، فإن المرأة الريفية مازالت تواجه معوقات في سياق مشاركتها في عمليات صنع القرارات^(١٩). ويتيح نظام النصاب المؤقت والاتجاه نحو الأخذ باللامركزية فرصاً لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات وتمثيل المرأة على الصعيد المحلي في مجموعات التنمية المجتمعية، ورابطات مستخدمي المياه ومجموعات المساعدة الذاتية^(٢٠).

٢٤ - وأفادت الدول الأعضاء عن أوضاع تمثيل المرأة في الحكومة المحلية وعن التدابير الخاصة المتخذة لتعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرارات. فعلى سبيل المثال، أفادت الجمهورية السلوفاكية أن المرأة تمثل ٢٠,٧ في المائة من العُمد والقضاة على المستوى المحلي. وفي عام ٢٠٠٦، انتخبت ٣٠٠٠ سيدة ريفية في مجالس الأبرشيات في إكوادور، وهي أدنى مستوى للحكم المحلي. وقد انتظم هؤلاء السيدات في رابطة وطنية تهدف إلى تعزيز قيادة المرأة وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات العامة. وقامت حكومة الجمهورية التشيكية، بالتعاون مع منظمة "الدراسات الجنسانية" وهي منظمة غير حكومية، بتنفيذ حملة توعية سنوية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الإدارات المحلية، ومن بينها المجالس البلدية الصغيرة في المناطق الريفية.

٢٥ - زادت الصين، من خلال الحملات الإعلامية والتدريب، من مشاركة المرأة في لجان الأحياء بالقرى، ومن عدد السيدات اللواتي انتخبن رئيسات للقرى. وفي اليابان، وضعت وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك خططاً سنوية لتشجيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرارات. كما أصدرت في عام ٢٠٠٨ توجيهات للمنظمات الزراعية، مثل غرفة الزراعة الوطنية والاتحاد المركزي للتعاونيات الزراعية، لتشجيع مشاركة المرأة في عمليات وهياكل صنع القرارات.

٢٦ - ودعت منظمات المجتمع المدني في بلدان كثيرة إلى زيادة مشاركة المرأة الريفية في صنع القرارات على جميع الأصعدة. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة المرأة في أوزبكستان واتحاد

(١٩) شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٨). المرأة عام ٢٠٠٠ وما بعده: المرأة الريفية في عالم متغير: الفرص والتحديات، المرأة عام ٢٠٠٠ وما بعده، نيويورك.

(٢٠) Beall, J. (2005), Decentralizing Government and Centralizing Gender in Southern Africa: Lessons from the South African Experience، جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

المرأة في ترينيداد وتوباغو بتشجيع مشاركة النساء الريفيات في وضع التشريعات، وتوفير الأبحاث والمعلومات المتعلقة بحقوق المرأة الريفية.

٢٧ - وأفيد بحدوث عدد من المبادرات لتحسين إمكانية وصول المرأة الريفية إلى صنع القرارات من قِبَل كيانات الأمم المتحدة. كما قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإشراك النساء الريفيات وممثلين من المجتمع المدني، باعتبارهن أصحاب المصلحة الرئيسية، في تصميم البرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وبإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتطبيق ورصد وتقييم هذه البرامج. ودعا صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا إلى إشراك المرأة الريفية في صنع القرارات على الصعيد الأسري والمجتمعي. وشجع برنامج الأغذية العالمي تدريب المرأة على القيادة وأفاد بأن ٢٦٦ ٠٠٠ امرأة تشغلن مناصب قيادية في اللجان المختلفة المتعلقة بالأغذية التي شُكِلت في عام ٢٠٠٨. وشجعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاركة المرأة في اللجان المعنية بالإدارة والقيادة على صعيد جميع العمليات، ومن بينها المخيمات الريفية ومناطق الإعادة القسرية للاجئين، ووفرت التدريب على مهارات القيادة والتوعية بحقوق المرأة. وفي نيبال أعطي لكل أسرة معيشية في مخيمات اللاجئين الحق في الإدلاء بصوتين، صوت لصالح امرأة وصوت لصالح رجل. ونتيجة لذلك، أصبح نصف أعضاء لجان إدارة المخيم تقريباً من النساء.

باء - تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

٢٨ - حثت الجمعية العامة أيضا في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء على توسيع فرص عمل المرأة في القطاعات غير الزراعية، ومن ثم تحسين ظروف عملهم وزيادة فرص وصولهن إلى الموارد الإنتاجية؛ وكفالة الاعتراف بعمل المرأة غير المدفوع الأجر وإسهاماتها في الإنتاج الزراعي وغير الزراعي؛ وتشجيع البرامج لتمكين النساء والرجال في الريف من التوفيق بين مسؤولياتهم إزاء أسرهم وعملهم.

٢٩ - تمثل مشاركة المرأة في القوة العاملة على الصعيد العالمي حوالي ٤٠ في المائة من جميع العمالة مدفوعة الأجر خارج قطاع الزراعة. بيد أن هناك اختلافات إقليمية كبيرة، وبخاصة في المناطق الريفية^(٢١). وتتمثل العقبات التي تعترض المساواة في إمكانية الوصول إلى الوظائف في القطاعات غير الزراعية بالنسبة للمرأة الريفية في الافتقار إلى التعليم الكافي، وقلة وسائل الانتقال، وقلة خدمات رعاية الأطفال، إلى جانب القيود الواقعة عليهن بسبب عدم المساواة

(٢١) المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨. مذكرة معلومات أساسية مقدمة من الأمين العام، نيويورك.

في مسؤوليات الرعاية والمسؤوليات المعيشية. ويمكن للاتجاهات الاجتماعية الثقافية أن تكون تقييدية بصفة خاصة للنساء في القرى الصغيرة والنائية، وبخاصة للأرامل وزوجات العاملين المهاجرين^(٢٢).

٣٠ - يعتبر تعزيز العمالة غير الزراعية للنساء عاملاً شديداً الأهمية في كفالة أسباب المعيشة المستدامة والأمن الغذائي في المناطق الريفية. واتخذ عدد من الدول الأعضاء تدابير لتعزيز فرص حصول المرأة على التمويل الصغير، بما في ذلك الائتمانات الصغيرة (إسبانيا، أوزبكستان، البرازيل، بوركينا فاسو، تركيا، الصين، ملاوي). فمثلاً، عززت إسبانيا والصين مشاريع الائتمانات الصغيرة والتدريب الإداري لدعم المرأة الريفية في بدء عملها التجاري الخاص بها. ومنحت البرازيل قروضاً لـ ٥٨ ٠٠٠ امرأة ريفية عاملة للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وأنشأ صندوق "متدى الثقافة والفن" في أوزبكستان برنامجاً لدعم الأعمال التجارية الصغيرة تديره المزارعات وقدم منحاً إلى ٦٠ امرأة تشتغل بالأعمال الحرة. وفي تركيا قدم الدعم المالي أيضاً إلى التعاونيات في المناطق الريفية، مع إعطاء الأولوية للتعاونيات التي أعضاؤها من النساء أو للأسر التي ترأسها النساء. وأدارت المنظمة الدولية للهجرة صندوقاً متجدداً للتدريب في مجال الأعمال التجارية الصغيرة والائتمان الصغيرة للناجين من الألغام الأرضية في أذربيجان، يقدم مساعدات ائتمانية صغيرة لأفراد الأسر من النساء ضحايا الألغام الأرضية.

٣١ - واتخذت الدول الأعضاء خطوات أخرى لتعزيز الأنشطة الاقتصادية للمرأة. وبغية معالجة القيود التي تحول دون عمالة المرأة والتي فرضها عدم المساواة في مسؤولية المرأة عن تقديم الرعاية، نظمت اليونان رياض أطفال موسمية خلال فترات الذروة للأنشطة الريفية. وفي صربيا دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً بشأن المرأة والتنمية الريفية نجم عنه إنشاء قاعدة بيانات للأفراد الناجين والجماعات الناجحة في الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم في المناطق الريفية.

٣٢ - واتخذ عدد من الدول الأعضاء خطوات لتعزيز تسويق منتجات المشتغلات بالأعمال الحرة وكفالة إشراكهن في المعارض الزراعية والتجارية (الأرجنتين، البرازيل، البوسنة والهرسك، السلفادور، ملاوي، اليونان). فقدّمت حكومة البوسنة والهرسك الدعم من أجل

(٢٢) "D.Alomdkanova (2009) "Gender aspects of agricultural and rural employment application for Uzbekistana," حلقة العمل بشأن الفجوات والاتجاهات والأبحاث الحالية في مجال الأبعاد الجنسانية في العمالة في القطاع الزراعي والريفي: سبل متباعدة للخروج من دائرة الفقر. روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - منظمة العمل الدولية، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

تسويق وترويج ما تنتجه النساء من أزياء تقليدية يدوية، ومنتجات العسل، والسجاد التقليدي. وفي ملاوي ومن خلال صندوق التنمية الريفية وغيره من مؤسسات التمويل الصغير، قُدِّمت المساعدة المالية والدعم للنساء في تسويق منتجاتهن المجهّزة.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ رُوِّجت اليونان للمعرض الوطني الأول للمنتجات التقليدية المصنعة في التعاونيات النسائية. ودعمت الحكومة الاتحادية في البرازيل مشاركة المنظمات النسائية في المعارض الوطنية للزراعة العائلية والإصلاح الزراعي لترتفع بذلك نسبة المشاركة في المعارض من ١٤ في المائة إلى ٢٣ في المائة. وأوصى دليل المعارض الذي أعدته وزارة التنمية الزراعية، بأن تمتلك النساء وتدير ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المشاريع.

٣٤ - وأُتخذت مبادرات في عدد من الدول الأعضاء لمعالجة القيود التي تواجهها المرأة الريفية من حيث عدم المساواة في فرص حصولها على الموارد والأصول، بما في ذلك الأرض، وهي عوامل شديدة الأهمية لتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية (البرازيل، بوركينا فاسو، السلفادور). ولكفالة الإدراج الإلزامي لكل من النساء والرجال في سجلات الأراضي، بصرف النظر عن حالتهم المدنية، فقد أصلحت البرازيل عملية التسجيل. ويعطي نظام التصنيف المتعلق بالأسر المستفيدة من الإصلاح الزراعي الأولوية للأسر المعيشية التي ترأسها الإناث. ففي عام ٢٠٠٨، أعطيت ٩٢٠ امرأة ريفية في السلفادور شهادات ملكية أراض. في بوركينا فاسو ووُضعت السياسة الوطنية بشأن أمن حيازة الأراضي في المناطق الريفية بحيث تكفل الحقوق في الأراضي لكل من النساء والرجال.

٣٥ - وأفادت كيانات الأمم المتحدة أيضا بتقديم الدعم للجهود الوطنية المبذولة لزيادة أمن حيازة الأراضي فيما يتعلق بالمرأة الريفية. ففي طاجيكستان مثلاً، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة بتدريب ٦٥٤ أخصائياً من وكالة الأراضي، ولجنة المرأة، والمنظمات غير الحكومية، وفئات المجتمع المحلي غير الرسمية النشطة في المناطق الريفية، على مراعاة المنظور الجنساني في الإصلاح الزراعي؛ وساهما في وضع استراتيجية للإصلاح الزراعي تراعي المنظور الجنساني؛ وأصدرا الوثيقة المعنونة "استخدام معاهدات حقوق الإنسان لحماية حقوق المرأة الريفية في الأراضي".

٣٦ - ويعد بناء القدرات المتعلقة بوضع المشاريع وإدارتها، وتعبئة الموارد أساسياً لتمكين المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية. فقد أبلغ بعض الدول الأعضاء عن مبادرات لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة الريفية (الاتحاد الروسي، البرازيل، البوسنة والهرسك، ترينداد وتوباغو، جامايكا، الجزائر، الجمهورية السلوفاكية، اليابان). واستهدفت الدورات التدريبية على تكنولوجيا التجهيز وإدارة المزارع المزارعات في البوسنة

والهرسك، وترينداد وتوباغو، واليابان. ويعد التعليم الرسمي مدخلاً آخر لتعزيز دور المرأة الريفية في القطاع الزراعي. وقد أفاد الاتحاد الروسي بأن ٤٦,٦ في المائة من طلاب المدارس الزراعية من الإناث. وفي عام ٢٠٠٨، عمل برنامج الأغذية العالمي على تيسير مشاركة ٩٣٥ ٠٠٠ امرأة في أنشطة الغذاء مقابل التدريب بغية إدراج الدخل.

٣٧ - وأفادت أيضا الدول الأعضاء بإقامة شراكات مع المجتمع المدني لتعزيز تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية. فقد عملت الجمهورية السلوفاكية مع الرابطة المهنية للمرأة الريفية لدعم المبادرات التي تركز على العمالة وشبكات المعلومات في المناطق الريفية. ومن خلال عملية تشاورية مع منظمات المرأة الريفية، وضعت البرازيل مبادئ توجيهية تراعي الثقافة والأصل العرقي لإدراج منظورات المساواة بين الجنسين في الإصلاح الزراعي. وقدمت بوركينافاسو أموالاً لبناء مراكز نسائية في ٤٥ مقاطعة من أجل تهيئة أمة ممكنة لعقد الاجتماعات وتوفير فرص التدريب للنساء. وبمساعدة من بنك التنمية الأفريقي، قدمت الحكومة دراجات هوائية وعربات لتعزيز قدرة النساء الريفيات على التنقل. ومن خلال مشروع ديميترا المسمى "المرأة الريفية والتنمية"، عملت منظمة الأغذية والزراعة على تيسير حصول منظمات المرأة الريفية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمكينها من إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى من أجل تبادل المعلومات بشأن مجموعة من المسائل، تشمل الزراعة والصحة والتعليم.

٣٨ - وأُخذت أيضا مبادرات لتعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة في المناطق الريفية من خلال برامج التعاون الإنمائي الثنائية في عدد من البلدان. فساهمت بلجيكا في تمويل برنامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن "إدارة المعارف ونوع الجنس، ٢٠٠٩-٢٠١٢" الذي يركز على تبادل المعلومات الزراعية وتطبيقها في المجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك بين النساء. وقدمت المفوضية الأوروبية المساعدة التقنية بشأن المساواة بين الجنسين ومباشرة الأعمال الحرة في المناطق الريفية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

٣٩ - وأصدرت كيانات الأمم المتحدة عددا من المنشورات المتعلقة بتمكين المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية. ففي عام ٢٠٠٨، نشر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دليل الجنسانية ومنتجات الغابات غير الخشبية: تعزيز الأمن الغذائي والتمكين الاقتصادي، من أجل تهيئة الفرص بغية زيادة إشراك المرأة في الإنتاج غير الخشبي للغابات في عام ٢٠٠٩. نشر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي دليل الجنسانية في القطاع الزراعي في عام ٢٠٠٩، وهو أداة شاملة تتعلق برسم السياسات لتحسين سبل معيشة النساء في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وفي عام ٢٠٠٩، وردَ في تقرير أعدته

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأغذية والزراعة عن عمالة المرأة الريفية في أمريكا اللاتينية^(٢٣) تحليل عن أنماط إدماج المرأة الريفية في قوة العمل، كما حُدِّدت فيه القيود الدائمة المتصلة بنقص الفرص المتاحة أمام المرأة الريفية للحصول على العمالة الجيدة.

جيم - توفير خدمات الرعاية الصحية

٤٠ - تناولت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الاحتياجات الصحية الخاصة للنساء الريفيات ودعت إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز حصول النساء في المناطق الريفية على أعلى مستوى يمكن بلوغه من الرعاية الصحية، بطرق منها تقديم خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، من قبيل الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، ورعاية التوليد في حالات الطوارئ، والإعلام فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - ولا تزال الرعاية الصحية الإنجابية غير كافية في المناطق الريفية في الكثير من البلدان إذ تنخفض نسبة تواجدها القابلات الماهرات عند الولادة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بكل منطقة. والهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية هو الهدف الذي أُحرز أقل تقدم لتحقيقه. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يتلقى أقل من ثلثي عدد النساء في البلدان النامية مساعدة من الأخصائيين المهرة في المجال الصحي عند الولادة^(٢٤). ولا تزال نسبة الوفيات النفاسية مرتفعة في المناطق الفقيرة والريفية، إذ توجد أعلى معدلات لها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٢٥). ويعتبر عدم وجود مرافق للرعاية الصحية على صعيد المجتمع المحلي، والافتقار إلى الموظفين المهرة على صعيد تقديم الرعاية الأولية وارتفاع تكلفة المواصلات والرعاية، بعض العوائق الرئيسية التي تحول دون تمتع المرأة الريفية بصحة جيدة، ولا سيما في البلدان النامية^(٢٦).

٤٢ - وفي الكثير من البلدان، تكون النساء والمراهقات أكثر عرضة على وجه الخصوص للإصابة بالفيروس/الإيدز نتيجة للظروف البيولوجية، وأوجه عدم المساواة والتمييز من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، والمواقف والسلوكيات النمطية التي تضعهن موضع

(٢٣) م. بآيارا، و س. بارادا (٢٠٠٩): *El empleo de las mujeres rurales: Lo que dicen las cifras*، روما: منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٢٤) منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٨)، صحيفة وقائع عن الوفيات النفاسية، جنيف (WHO/MPS/08.12).

(٢٥) صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠٠٩)، أنقذوا الأمومة: تواجدها القابلات الماهرات عند الولادة، قضايا سكانية، نيويورك.

التبعية^(٢٦). وتعرض النساء والفتيات إلى ارتفاع مخاطر الإصابة بالفيروس/الإيدز نتيجة للعنف الجنسي، داخل البيت وخارجه على حد سواء، وخلال النزاع المسلح وفي أعقابها. وفي الكثير من البلدان تتضرر النساء والفتيات الريفيات بصورة غير متناسبة. وتؤدي عوامل من قبيل الفقر والامية والاحتلالات الجنسية في الأسر والمجتمعات المحلية، إلى الحد من قدرة المرأة على الحصول على الرعاية الوقائية والأدوية والعلاج^(٢٧). وعندما لا تتمتع النساء بالحقوق القانونية في الأراضي والممتلكات، فإنهن يواجهن خسائر في الممتلكات والدخل عند وفاة أزواجهن. وعندما يمرض أفراد الأسرة، تلجأ المرأة إلى زيادة عملها في المزرعة وخارجها فضلا عن المسؤوليات الإضافية المتعلقة بتقديم الرعاية لهم. وغالبا ما تعتني الجدات بأيتام الإيدز عندما يمرض أهاليهم أو يموتون. وقد يُحرَم الأطفال، ولاسيما الفتيات، من مواصلة تعليمهم بسبب نقص الموارد والحاجة إلى العمل الإضافي^(٢٨). ويزداد ارتفاع النفقات المرتبطة بذلك بسبب سوء تطوير الهياكل الأساسية الصحية الريفية، الأمر الذي يزيد من ضعف المرأة الريفية الفقيرة^(٢٩).

٤٣ - وأبلغ عن أمثلة على التدابير المتخذة لتحسين توفير الخدمات الصحية المراعية للاعتبارات الجنسية في المناطق الريفية. فقد قدم بعض البلدان خدمات صحية عامة مجانية في المناطق الريفية (قبرص ومالطة وملاوي). وبُذلت جهود لتحسين الهياكل الأساسية لقطاع الصحة وتوسيع نطاق المرافق الصحية لتشمل المناطق الريفية (الاتحاد الروسي وجامايكا والسلفادور وفييت نام). ونُفذ في أربع مقاطعات في المناطق الريفية، في فييت نام، مشروع لتحسين الهياكل الأساسية المتعلقة بالماء والصرف الصحي والصحة، موله البنك الدولي وحكومة الدانمرك. وقَدِّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لقرغيزستان في تنفيذ المشروع المعنون "أولى خدمات الصحة الإلكترونية التفاعلية في جمهورية قرغيزستان" بهدف توسيع نطاق حصول النساء الريفيات على الخدمات الطبية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

٤٤ - وأتيح الحصول على رعاية الصحة الإنجابية مجانا في عدد من البلدان (إكوادور والمكسيك). وقدمت الخدمات المتنقلة في بعض البلدان برامج شاملة لتنظيم الأسرة، بما في ذلك فحوص أمراض النساء والكشف عن سرطان الرحم وفحوص الثدي (الأرجنتين،

(٢٦) E/CN.4/2004/66.

(٢٧) E/CN.4/2005/72.

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نوع الجنس والإيدز، صحيفة وقائع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، في المناطق الريفية. (انظر <http://data.unaids.org/topics/gender/ruralhiv-aids-en.pdf>).

إكوادور، البوسنة والهرسك، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجمهورية التشيكية، قبرص، اليمن). ونفذت بوركينا فاسو نظاماً لتقاسم تكاليف الولادة وطب التوليد ورعاية الوليد لزيادة استفادة النساء من الخدمات الصحية.

٤٥ - وإدراكاً من الدول الأعضاء للدور الحاسم الذي تضطلع به القابلات التقليديات، أنشأت تلك الدول بدعم من كيانات الأمم المتحدة، مراكز لتدريب القابلات. وخصصت إكوادور موارد لتعزيز دور القابلات الريفيات التقليديات، من خلال سياستها الوطنية بشأن حقوق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وأفادت المكسيك بمنح رخص لـ ٥٥٨ قابلة تقليدية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للقابلات، الدعم لزيادة الاستثمارات الوطنية في مهنة القابلات في ما يزيد على ٣٠ بلداً، بغية تهيئة ظروف أكثر أماناً للنساء الريفيات قبل الولادة وأثناءها.

٤٦ - وأُخذت تدابير في بعض البلدان لتدريب العاملين في القطاع الطبي على العمل في المناطق الريفية وتنقيف النساء الريفيات بشأن مسائل الصحة الإنجابية (البوسنة والهرسك، تركيا، اليابان). وفي الهند، قدم الصندوق الدعم للبعثة الوطنية للصحة الريفية من أجل اختبار نهج ابتكارية بشأن الصحة الإنجابية بمشاركة المجتمع المحلي. وقدم كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي الدعم لبرامج تتعلق بصحة المرأة في المناطق الريفية في أوزبكستان، تُركز على الحمل المأمون وتعزز كفاءة المساعدة قبل الولادة.

٤٧ - وواصل الصندوق العمل مع قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والقابلات التقليديات ومحطات الإذاعة والشخصيات العامة المؤثرة ومقرري السياسات من أجل التوعية باحتياجات النساء، ولا سيما الحوامل، في المناطق الريفية، وحشد الدعم للصحة الإنجابية وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقدم الصندوق، من خلال حملته للقضاء على الناسور، الدعم للناجيات من الناسور في ١٣ بلداً، ومكنهن من توعية المجتمعات المحلية، وتوفير دعم القرينات للمصابات بالناسور، والعمل كدعاة إلى تحسين صحة الأم.

٤٨ - وأبلغ بعض الدول الأعضاء (بوركينا فاسو، الجمهورية التشيكية، ملاوي) باتخاذ إجراءات للتوعية من أجل مساعدة المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتأثرات بعواقبه، بمشاركة طائفة من أصحاب المصلحة. وقام مكتب شؤون المرأة في الجمهورية التشيكية بترويج دورات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال برنامج للتواصل مع المجتمع المحلي، استفادت منه ١ ٧٢٩ امرأة ريفية. واضطلعت منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة. مجموعة من حملات الاتصال الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوسائل منها برنامجها الخاص للأمن الغذائي، تستهدف الفئات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال في بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل. واستهدف برنامج الأغذية العالمي النساء والمراهقات الحوامل والمرضعات من خلال التوعية بالممارسات الجيدة في مجالات التغذية والصحة والرعاية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وفي جنوب أفريقيا، أظهرت دراسة استقصائية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في مقاطعة ليمبوبو أن عدم المساواة بين الجنسين عامل رئيسي في إمكانية الإصابة بالفيروس في أوساط المزارعين، ولا سيما العاملات اللاتي تقل أعمارهن عن ٣٠ سنة. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن اللاجئات واللاجئين يتساوون، في ٨٥ في المائة من عملياتها، في فرص الوصول إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

دال - القضاء على العنف ضد المرأة في المناطق الريفية

٤٩ - حثت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أيضاً على تهيئة بيئة في المناطق الريفية لا تجيز انتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك العنف العائلي والعنف الجنسي وكل أشكال العنف الأخرى القائمة على أساس نوع الجنس.

٥٠ - والمرأة الريفية معرضة بصفة خاصة للعنف والإيذاء من جراء عزلتها وانعدام الدعم الاجتماعي؛ ومواقف المجتمع المحلي التي تتغاضى عن العنف الذكور وتُشرّعه؛ والتبعية الاقتصادية؛ وعدم إمكانية الوصول إلى أجهزة إنفاذ القوانين والحصول على خدمات الحماية^(٢٩). وعندما تكون وسائل النقل العام محدودة^(٣٠)، يصعب على المرأة أو يتعذر عليها الوصول إلى الخدمات، مثل مأوى النساء أو برامج مناهضة العنف العائلي التي تكون بعيدة جداً عن المجتمعات الريفية.

٥١ - وأفيد باتخاذ مجموعة من التدابير للقضاء على العنف ضد المرأة، تشمل تشريعات محددة الهدف واستراتيجيات وطنية وخدمات للدعم، غير أنه لم تقدّم إلا معلومات قليلة عن سبل قيام هذه التدابير، على وجه الخصوص، بمعالجة أولويات المرأة الريفية واحتياجاتها. ومع ذلك، أفاد بعض البلدان باتخاذ تدابير تستهدف بشكل صريح المرأة الريفية، بوسائل تشمل

(٢٩) منظمة الأغذية والزراعة، "الإيدز - خطر تواجهه المناطق الريفية في أفريقيا: المرأة الريفية تتحمل أعباء الأسرة"، محور التركيز <http://www.fao.org/FOCUS/E/aids/aids3-e.htm>.

(٣٠) Chamberlain, L. (2002). Domestic Violence: A primary care issue for rural women. The Network News. Washington, DC.: National Women's Health Network.

التشريعات والبرامج. ووضعت الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك، استراتيجية متعددة السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)، تركزت على منع العنف ضد النساء، بمن فيهن الريفيات، والقضاء عليه. ووضع المغرب برنامجا لا مركزي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات يشمل المناطق الريفية.

٥٢ - وأبلغت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لتقريب خدمات دعم الضحايا من النساء الريفيات، وإقامة تحالفات مع منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية لتقديم خدمات للنساء الريفيات ضحايا العنف، تشمل إسداء المشورة النفسية والاجتماعية والقانونية وتوفير مأوى مؤقتة (السلفادور وملاوي).

٥٣ - وقدم التدريب على مواجهة العنف ضد المرأة للعاملين في القطاع الصحي. ووقعت المديرية العامة المعنية بوضع المرأة ووزارة الصحة في إسبانيا، مثلا، بروتوكولا في عام ٢٠٠٨ لتوفير التدريب أثناء الخدمة للعاملين في القطاع الصحي على تقديم خدمات الرعاية على المستويات الأولى والثاني والثالث للنساء ضحايا العنف، بمن فيهن النساء الريفيات.

٥٤ - ونُظمت في المجتمعات المحلية برامج التوعية بانتشار العنف ضد المرأة، من خلال القادة الاجتماعيين والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية (إسبانيا، جامايكا، اليمن). وفي عام ٢٠٠٨، نظم مكتب شؤون المرأة في جامايكا، ٢٢ حلقة عمل بشأن العنف الجنساني حضرها ٢٤٦ ٢ مشاركا في المجتمعات الريفية، كان ٧٧ في المائة منهم من النساء. كما نُظمت حلقات عمل ومناقشات للقضاة المقيمين، بشأن تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيلين دو بارا). وفي عام ٢٠٠٧، وزعت إسبانيا ٣٠٠ ٠٠٠ كتيب للتوعية بالعنف ضد المرأة في المناطق الريفية.

٥٥ - ويمكن لعوامل من قبيل العنصر والأصل العرقي والطبقة أن تزيد من تعرض المرأة للعنف. وقد وضع بعض البلدان سياسات تراعي هذه العوامل مراعاة صريحة. وانبثق الميثاق الوطني البرازيلي لمكافحة العنف ضد المرأة، الذي استُهل في عام ٢٠٠٧، عن عملية تشاركية ضمت مشرعين واتحادا يشمل ثمان منظمات غير حكومية. ويولي الميثاق اهتماما خاصا للنساء من السود والسكان الأصليين، والنساء في المناطق الريفية. وشجّع على إنشاء المنتدى المعني بصياغة سياسات مكافحة العنف ضد المرأة في المناطق الريفية ومناطق الغابات. وقاد المنتدى، الذي يضم ممثلين من وزارات وأمانات خاصة ومنظمات المجتمع المدني، حملة في وسائل الإعلام للتوعية بالعنف العائلي.

٥٦ - ولا يزال بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى ممارسة واسعة الانتشار في المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية^(٣١). وقد اتخذت الدول الأعضاء، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، عددا من التدابير لتشجيع القضاء على هذا الممارسة الضارة^(٣٢). ونفذت بوركينافاسو خطة عمل بعنوان "عدم التسامح إطلاقاً مع بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى ٢٠٠٨-٢٠١٢"، تشمل أنشطة الدعوة بشأن حقوق النساء، بمن فيهن من يعشن في المناطق الريفية والمناطق النائية. وفي عام ٢٠٠٨، نسقت منظمة الصحة العالمية نشر بيان مشترك بين الوكالات بشأن القضاء على بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى، وقّعه ١٠ وكالات تابعة للأمم المتحدة، يدعو الدول الأعضاء إلى منع تلك الممارسة؛ وتعزيز التخلي عنها؛ ومواجهة عواقبها؛ وتحميل مرتكبيها مسؤولية جنائية عن إلحاق الضرر بالفتيات والنساء؛ ودعم جهود المجتمعات المحلية وتحسينها؛ ووضع مبادئ توجيهية وترويجها للعناية بالضحايا.

٥٧ - وأفادت كيانات الأمم المتحدة باتخاذ مبادرات أخرى لدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة الريفية. وقدم برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة لضحايا الانتهاك الجنسي المقيمت في المستشفيات للعلاج، وقام من خلال برنامجه المتعلقين بالغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل العمل، بدعم النساء الريفيات الناجيات ليصبحن مستقلات اقتصادياً. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للحكومات بوسائل منها المساعدة الفنية والدعوة وتنمية القدرات في مجال منع ومواجهة العنف ضد النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وأصدر الصندوق استراتيجية وإطاراً للعمل من أجل مواجهة العنف الجنساني: ٢٠٠٨-٢٠١١. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة الدول الأعضاء في ترويج الهجرة المأمونة للنساء في المناطق الريفية. وفي فييت نام، قدم مركز للتدريب المهني تدعمه المنظمة الدولية للهجرة تدريباً للنساء من المناطق الريفية المعرضات أكثر من غيرهن للاتجار بهن؛ ويسّر مركزان عودة ضحايا الاتجار، بمن فيهن النساء الريفيات، وإعادة إدماجهن.

(٣١) صندوق الأمم المتحدة للإسكان وجهات أخرى (٢٠٠٨)، القضاء على بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى، (Eliminating Female Genital Mutilation). بيان مشترك بين الوكالات. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

(٣٢) منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٨)، "بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى"، صحيفة وقائع رقم ٢٤١.

هاء - تلبية احتياجات النساء في حالات الضعف

١ - نساء الأرياف ذوات الإعاقة

٥٨ - دعت الجمعية العامة أيضاً في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة على تشجيع التشاور مع النساء ذوات الإعاقة اللواتي يعشن في الأرياف، ومشاركتهم في وضع وتطوير وتنفيذ برامج واستراتيجيات المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية، عن طريق المنظمات والشبكات التي ينتمين إليها.

٥٩ - وفي البلدان النامية، تواجه معظم النساء ذوات الإعاقة، في المناطق الريفية، حواجز كبرى تحول دون تمتعهن بالعيش المستقل، بما يشمل التعرض للفقر والعزلة الاجتماعية، والإمكانية المحدودة في الوصول إلى سوق العمل والموارد الإنتاجية، وعدم توفر إمكانية الانتفاع بالهياكل الأساسية الملائمة للرعاية الصحية والخدمات الأخرى، ومنها النقل^(٣٣).

٦٠ - وقدمت الدول الأعضاء تقارير عن التدابير المحددة لمعالجة حالة النساء ذوات الإعاقة. وشجعت اليابان، مبادرة "المزارع من أجل العيش الملائم"، وطبقت التصميم الخالي من الحواجز على صعيد المرافق الزراعية. وفي فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اتخذت إسبانيا تدابير محددة لتعزيز مشاركة النساء الريفيات في سوق العمل، بالتركيز على اللواتي تجاوزن سن ٤٥ من العمر، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء اللواتي لم يتلقين تعليماً نظامياً. وفي الجمهورية التشيكية، كان اعتماد القانون المتعلق بالخدمات الاجتماعية في عام ٢٠٠٧ يرمي إلى تعزيز جودة الخدمات الاجتماعية وجعلها متاحة أمام جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بصرف النظر عن مكان إقامتهم. كما قدمت منظمة الصحة العالمية تقريراً عن وضع مبادئ توجيهية تقنية بشأن التأهيل المجتمعي من أجل كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتركيز بوجه محدد على النساء والفتيات.

٢ - نساء الشعوب الأصلية

٦١ - اعترافاً بالدور الأساسي لنساء الشعوب الأصلية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على فقر الأرياف، حثت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة على كفالة أخذ منظورات نساء الشعوب الأصلية في الحسبان، علاوة على مشاركتهم في وضع وتطوير وتنفيذ برامج واستراتيجيات المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية.

(٣٣) Rouso, H. (2003); Education for All: a gender and disability perspective. Background paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report, the Leap to Equality, Paris, UNESCO

٦٢ - وكثيراً ما تواجه نساء الشعوب الأصلية تمييزاً مضاعفاً على أساس الأصل العرقي والنوع الجنساني^(٣٤). وفي العديد من المناطق الريفية، تعتمد نساء الشعوب الأصلية على إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وعليه، فإن نضوب النظم الإيكولوجية يترك أثراً عميقاً على أسباب معيشتهم. ومن المهم الاعتراف بأن نساء الشعوب الأصلية يلعبن دوراً حاسماً في التنمية الريفية، وبالأخص في الإدارة المستدامة للموارد وحفظ التنوع البيولوجي. ومن المهم أيضاً تعزيز مشاركتهم الكاملة على جميع مستويات صنع القرار^(٣٥).

٦٣ - وقد أُنخذت مجموعة من التدابير على المستوى الوطني من أجل حماية حقوق نساء الشعوب الأصلية. ففي المكسيك مثلاً، يشمل البرنامج الوطني لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ التزاماً بالحد من أوجه عدم المساواة التي تعاني منها نساء الشعوب الأصلية. وقد سعت رابطة النساء المشرّدات في كولومبيا، وهي منظمة تضم ٣٠٠ امرأة أفريقية - كولومبية أو من الشعوب الأصلية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى الحصول على تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. ودعم البرنامج الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "في إطار مكافحة التمييز العرقي والجنساني: من أجل الأعمال الفعال لحقوق نساء الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية"، ثلاث مبادرات رائدة لتحسين إمكانية لجوء نساء الشعوب الأصلية إلى القضاء. وفي إكوادور، دعم الصندوق إصلاح نظام العدالة القديم للشعوب الأصلية لدى ٤٣ من مجتمعات الكيتشوا المحلية بهدف تعزيز حقوق المرأة وإزالة العنف والتمييز الاقتصادي اللذين يمارسان بحقها. ودعم الصندوق رابطات لنساء الشعوب الأصلية في بليز ودومينيكا وسورينام وغيانا وقرغيزستان والمغرب من أجل المدافعة عن الحقوق في الأرض.

٦٤ - ومنحت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية جائزتين لمشروعين صحيين بارزين في مجال مكافحة العنف العائلي وتقديم الرعاية المناسبة ثقافياً لنساء الشعوب الأصلية. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة بنشاط، من خلال مشاريعها في بنما وفييت نام وكوستاريكا، تمكين نساء الشعوب الأصلية؛ وعززت إمكانية حصولهن على الخدمات الصحية وبرامج التدريب في مجال حقوق المرأة؛ وعززت أيضاً تنظيم نساء الشعوب الأصلية.

(٣٤) منظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، Geneva، "Indigenous women overcome multiple obstacles".

(٣٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٧)، نساء الشعوب الأصلية، ومنظومة الأمم المتحدة: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، نيويورك.

٦٥ - وأسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز منظمات وشبكات الشعوب الأصلية ومنظمات الأقليات العرقية في الأرجنتين وإكوادور وبنما وبوليفيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام والمكسيك. ودعم الصندوق الاتحاد النسائي واتحاد المزارعين، وهما المنظمتان الرئيسيتان اللتان تنشطان في مناطق الأقليات العرقية في فييت نام، من أجل إدماج أنشطة التثقيف الصحي ضمن مبادرات إدرار الدخل. وعمل الصندوق أيضا مع وزارة الصحة في المكسيك لوضع استراتيجيات من أجل تمكين نساء الشعوب الأصلية. وفي بنما، عمل الصندوق على تسهيل مشاركة الرابطة الوطنية لتنسيق شؤون نساء الشعوب الأصلية في بنما، ورابطة نساء شعب نغوي، في المنتدى الدولي الأول لنساء الشعوب الأصلية.

٣ - النساء الريفيات المسنّات

٦٦ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٦٢ الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على كفالة مراعاة حقوق النساء المسنّات في المناطق الريفية فيما يتعلق باستفادتهن على قدم المساواة مع الرجل من الخدمات الاجتماعية الأساسية وتدابير الحماية أو الضمان الاجتماعي المناسبة والمساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية، وتمكين النساء المسنّات عن طريق الاستفادة من الخدمات المالية وخدمات الهياكل الأساسية.

٦٧ - ويعيش العديد من النساء المسنّات في البلدان النامية في حالة من الفقر المدقع والتهميش، ولا سيما في المناطق الريفية. ومما يزيد من حالة ضعفهن سوء الظروف الاقتصادية والصحية، والتغيرات في هياكل دعم الأسر التقليدية وإساءة معاملة المسنين. وفي العديد من البلدان، تعمل النساء المسنّات بشكل متزايد كمقدمات رعاية لأولادهن البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك لأحفادهن الأيتام، رغم مواجهتهن في كثير من الأحيان الفقر المدقع والعزلة وتخلي الآخرين عنهن^(٣٦).

٦٨ - واتخذت في بعض البلدان (جامايكا وملاوي واليابان) مبادرات للحماية الاجتماعية، كالتحويلات النقدية وبرامج دعم المدخلات الزراعية التي تستهدف الأشخاص المسنين والضعفاء، بمن فيهم النساء في المناطق الريفية. ونظّم المجلس الوطني للمسنين في جامايكا، على سبيل المثال، برامج سنوية للتوعية تستهدف تحديداً النساء المسنّات في المناطق الريفية.

(٣٦) صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠٠٢)، *Situations and voices: The older poor and excluded in South Africa*،

and India, Population and Development Strategies Series No 2, New York

وسعيًا لتأمين بيئة معيشية مأمونة للنساء المسنات في المناطق الريفية، وزعت اليابان معلومات بشأن نظم المعاشات الوطنية للمزارعين، ووفرت خدمات الرعاية الصحية في القرى الريفية.

٦٩ - وروّج صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة بالتركيز على تعزيز نوعية حياة كبار السن، بمن فيهم النساء في المناطق الريفية. وأدرجت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استراتيجية "تعميم مراعاة منظورات السن والجنسانية والتنوع" من أجل تعزيز مشاركة النساء والرجال على نحو مُجدٍ، بمن فيهم المقيمون في و/أو المنحدرون من المناطق الريفية، في تطوير وتنفيذ ورصد وتقييم برامج المفوضية وعملياتها.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - اتخذت الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة تدابير لتحسين حالة النساء الريفيات فيما يتعلق بمشاركتهم في الحياة العامة، والفرص المتاحة أمامهم في سوق العمل، والحصول على الموارد الإنتاجية والتحكم بها، وإمكانية انتفاع ضحايا العنف بالمرافق والخدمات الصحية. بيد أن احتياجات وأولويات وإسهامات النساء الريفيات ما زالت تعالج على نحو غير كافٍ. وينبغي مراعاة معارف النساء الريفيات وتجربتهن وإسهاماتهن في أعمال البحث وجمع البيانات ووضع السياسات وتخصيص الموارد والبرامج في جميع مجالات التنمية المستدامة.

٧١ - ويفرض استمرار أوجه عدم المساواة والتمييز في وجه النساء الريفيات تحديات كبرى على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتختلف التأثيرات الصارّة للأزمات العالمية المتعددة الراهنة (أزمات الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والأزمات الاقتصادية والمالية) انعكاساتها بشكل غير متناسب على النساء الريفيات، وبخاصة النساء الفقيرات. وفي حين أن ثمة اعترافاً متنامياً بأن النساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، يمكن أن يضطلعن بدور حاسم في التكيف مع الأزمات الراهنة، والتخفيف من آثارها، غير أن القليل يُبذل من أجل تعبئة جهودهن وتمكينهن بحيث يقدمن إسهاماتهن بفعالية.

٧٢ - ويتطلب تحسين حالة النساء الريفيات تعزيز العمالة غير الزراعية والوصول الكامل إلى الموارد الإنتاجية. وتشمل العناصر الأساسية الأخرى تعزيز قابلية استجابة نظام الصحة العامة لاحتياجات النساء الريفيات وتحسين تدابير منع العنف ضد المرأة ودعم الضحايا/الناجين منه. وتتطلب الاستجابات الكافية للأزمات الراهنة، في آن معاً،

إجراءات قصيرة الأجل للحد من أبرز مكامن ضعف النساء الريفيات وإجراءات طويلة الأجل لتعزيز سياسات التنمية الريفية المراعية للاعتبارات الجنسانية والتي تساهم في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية المستدامة.

٧٣ - وينبغي للحكومات والكيانات التابعة للأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة أن تدعم التشريعات والسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية. ويمكن للتدخلات المحددة أن تشمل الإجراءات التالية:

(أ) كفالة الاهتمام بشكل منهجي باحتياجات وأولويات وإسهامات النساء الريفيات، بما يشمل المشاورة المعززة والمشاركة الكاملة في وضع وتنفيذ ورصد سياسات وخطط عمل المساواة بين الجنسين وسياسات وبرامج التنمية الريفية معاً، ومنها السياسات الزراعية واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(ب) اعتماد تدابير ملائمة لتحديد ومعالجة التأثيرات السلبية للأزمات العالمية الراهنة (الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والأزمات المالية والاقتصادية) على النساء في المناطق الريفية؛

(ج) وضع مجموعات من الإجراءات التنشيطية استجابةً للأزمة المالية والاقتصادية، تتيح استثمارات مراعية للاعتبارات الجنسانية على صعيد الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، وفرص العمالة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء الريفيات وأولوياتهن وإسهاماتهن؛

(د) تعزيز مشاركة النساء الريفيات في صنع القرار على جميع المستويات، بما يشمل التدابير الخاصة المؤقتة، وسياسات وآليات الدعم التي تخلق بيئة مواتية لمنظمات وشبكات النساء الريفيات، ومنها مجموعات العون الذاتي، ومنظمات وتعاونيات العمال؛

(هـ) دمج إيجاد فرص العمل غير الزراعية للنساء الريفيات ضمن جميع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات القضاء على الفقر وتعزيز إمكانية وصول النساء إلى الموارد المالية، بما فيها الائتمان؛

(و) تعزيز الجهود لحماية الحقوق، وكفالة شروط العمل اللائق للعاملات الريفيات، فيما يخص، في جملة أمور، ساعات وشروط العمل والأجور، وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ومرافق رعاية الطفل والإرضاع، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛

(ز) تطوير وتوسيع توفر خدمات الرعاية الصحية العامة ذات الجودة بكلفة معقولة للمناطق الريفية، بما يشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وكفالة تغطية جميع النساء طوال مراحل الحياة، وبوجه خاص النساء اللواتي يعشن في حالة فقر وفي مناطق ريفية لا تحصل على خدمات كافية، بمن فيهن النساء المسنات، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ح) تعزيز التدابير، بما يشمل زيادة الموارد المالية، للإسراع في التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي الخامس للألفية المتعلقة بتحسين صحة الأمهات، من خلال تعزيز الحصول على نوعية جيدة وبكلفة معقولة للرعاية قبل الولادة ورعاية التوليد والاستفادة من خدمات قابلات ماهرات ورعاية لاحقة للولادة في المناطق الريفية؛

(ط) تكثيف التدابير لاتقاء وإزالة جميع أشكال العنف ضد المرأة الريفية، بما في ذلك تنفيذ القوانين ومحكمة الفاعلين، وتوفير الخدمات وتنفيذ حملات التوعية؛

(ي) تعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المناطق الريفية، بما يشمل كفالة تكافؤ فرص الوصول إلى العمالة المنتجة والعمل اللائق، والموارد الاقتصادية والمالية، والهياكل الأساسية والخدمات المراعية للإعاقة، بالأخص فيما يتعلق بالصحة والتعليم؛ وكذلك عبر كفالة الإدماج الكلي لأولوياتهن واحتياجاتهن ضمن السياسات والبرامج، ومشاركتهن في عمليات صنع القرار في جملة أمور؛

(ك) كفالة مراعاة حقوق النساء المسنات في المناطق الريفية، بما يشمل تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتدابير الحماية الاجتماعية الملائمة، والموارد الاقتصادية والمالية؛

(ل) تعزيز الإصلاحات التشريعية بهدف إلغاء القوانين والممارسات القائمة على التمييز بحق نساء الشعوب الأصلية، بما يشمل حصوّلهن على الموارد الإنتاجية والاقتصادية والتحكم بها ومشاركتهن في عمليات صنع القرار؛

(م) تعزيز قدرات الأفراد العاملين في إطار استراتيجيات التنمية الوطنية، والتنمية الريفية، والقضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بغية تحديد ومعالجة التحديات والمعوقات التي تواجه النساء الريفيات، بما في ذلك برامج التدريب ووضع ونشر المنهجيات والأدوات؛

(ن) تحسين رصد أثر السياسات والبرامج المتعلقة بالنساء في المناطق الريفية، بما يشمل أعمال البحث وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها بشكل منهجي؛

(س) كفالة معالجة مسألة تمكين النساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، أثناء استعراض مرور ١٥ سنة على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٠، والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ المنصب على "تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".